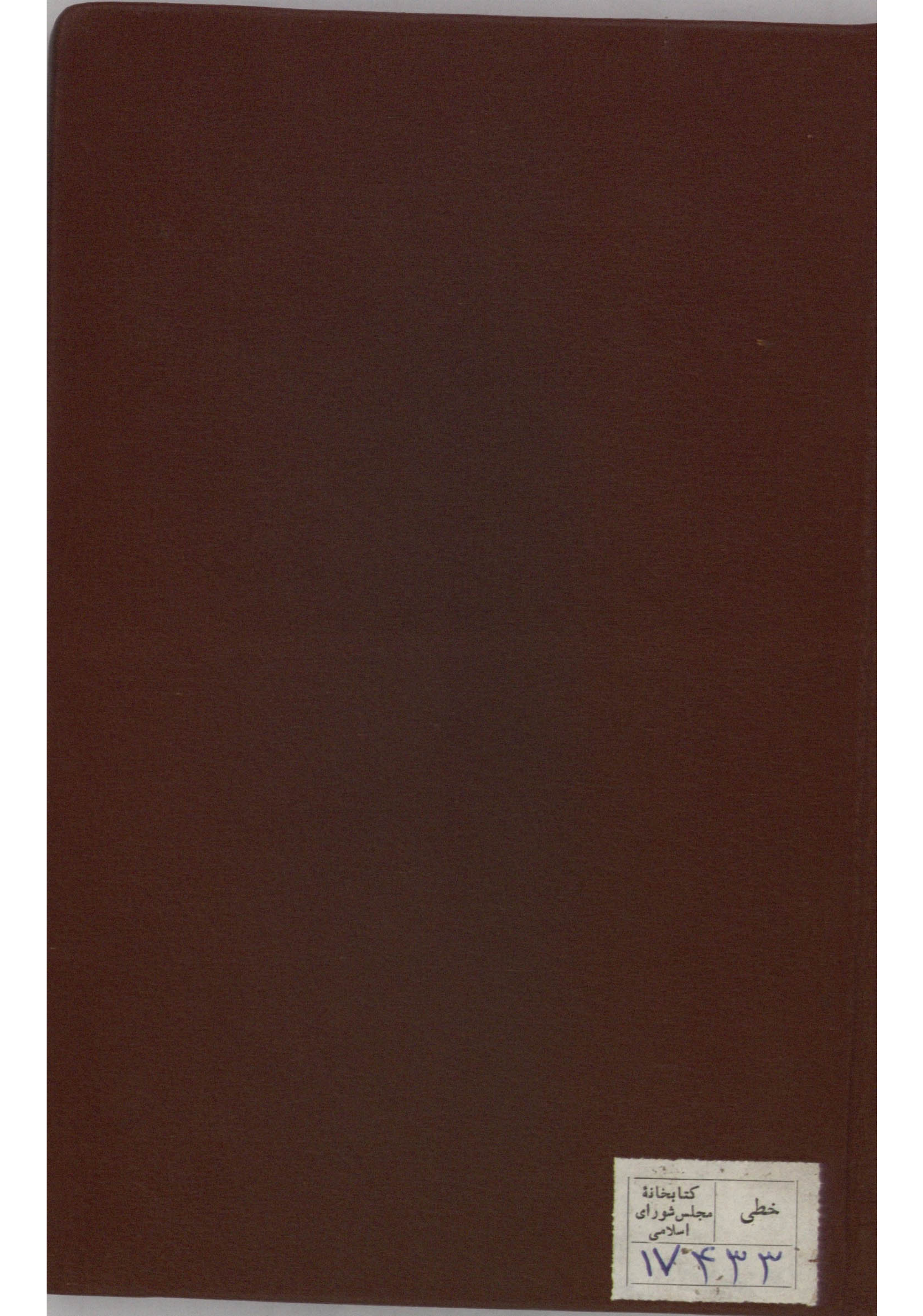
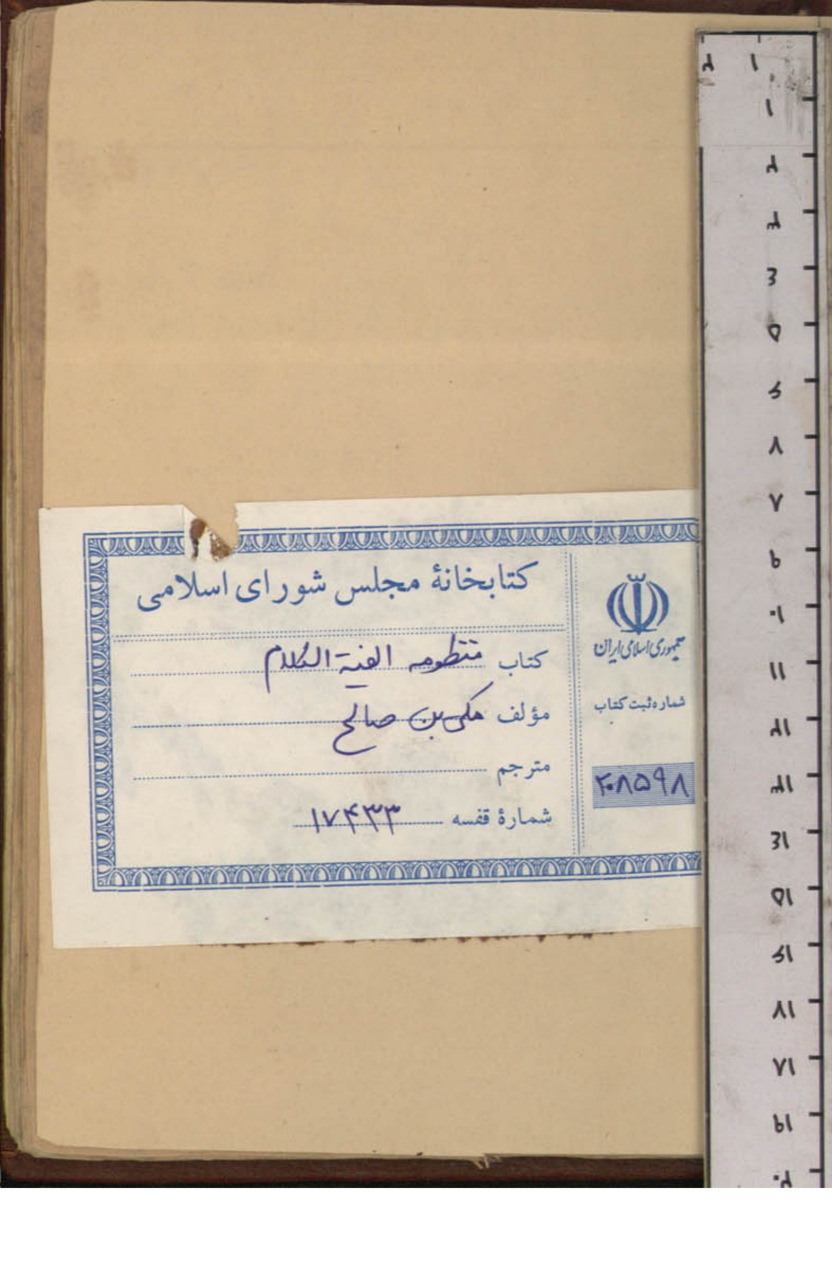
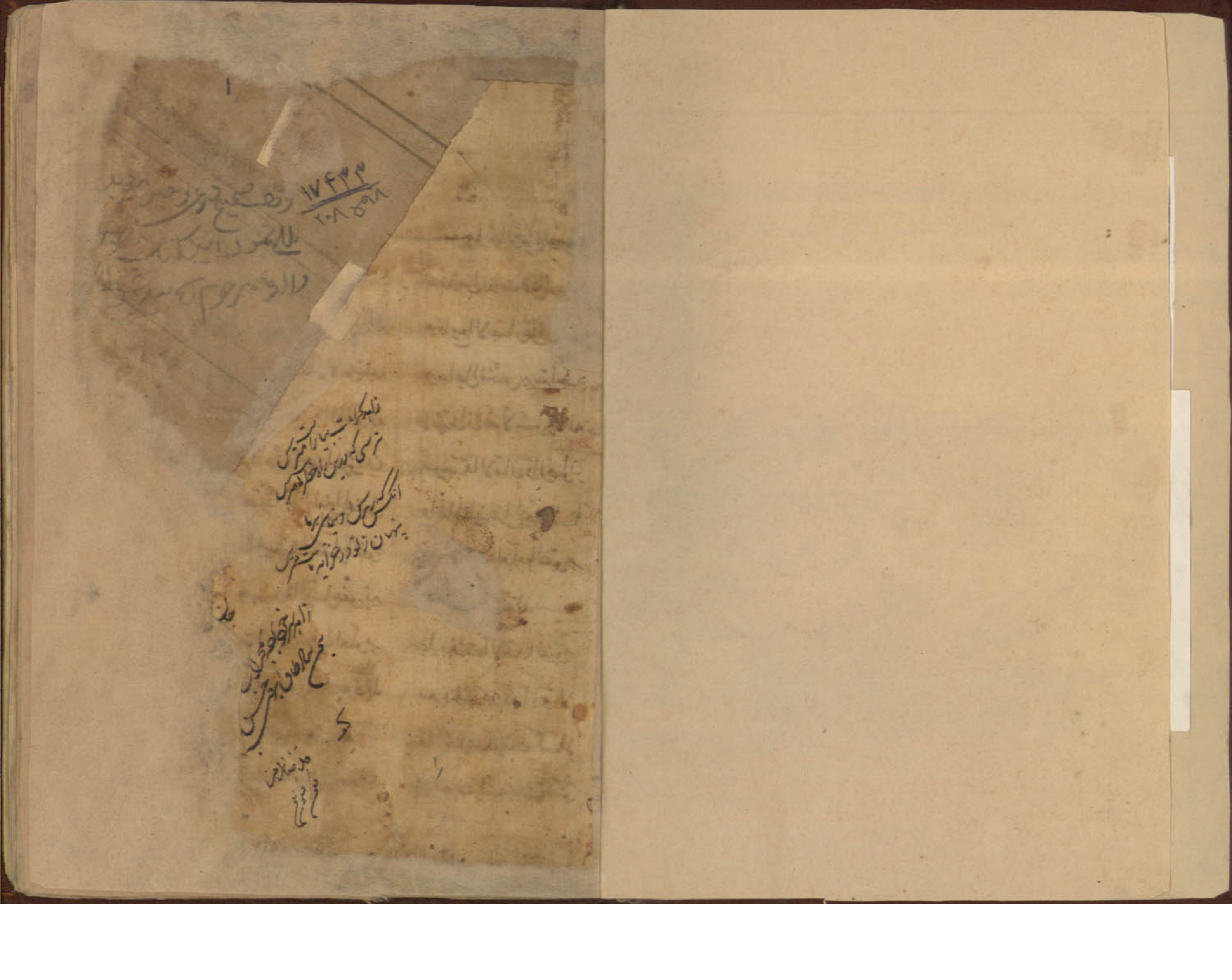

کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۷۴۳۳



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۰۸۵۹۸
کتاب منظومه الفیة الکلام
مؤلف مکی بن صالح
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۷۴۳۳
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
کتاب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه







بسم الله الرحمن الرحيم

...وجود — مقدس للذات عن الحدود

...مستنير فلكه — وقامع الابصار عن ان تدركه

...ع العالم لا عن حاجه — وجاعل الشمس به سراجه

...بعد نطقي بكال الحمد له — اشهد ان الله لا شريك له

شهادة راجحة الميزان — موجبة الامان والرضوان

مصليا على النبي المجتبى — واله المطهرين النجبا

ما ابيضت الخضراء بالنجوم — وانتثرت الغبراء بالنجوم

وبعد فالآمل عفو ربه — محيي بن صالح لذنبه

يقول ان اشرف العلوم — علم بذات الاحد القيوم

وحيث كان ذاك موقوفا على — معرفة الجوهر كنها اولا

وجملة الاعراض والكل الى — ما يشمل المكونات كملا

نظمت ما تحتمت معرفته — في شعب ثلث حيث احتوته

وكل



وكل شعبة بها طرايق — اعلا نضيد الدر منها رايق

بالبحث في النبي قد تكملت — والبحث في الامام قد تذيلت

لان محض ذكر هذه الشعب — بدون ذين ليس يغني من لهب

والحق المعاد بالامامه — اذ الهم يرجع في القيمه

مقتديا بالامجد الوحيد — في العصر اعني صاحب التجريد

في اكثر الاحكام والمباني — واغلب الالفاظ والمعاني

فتارة انظم قصد الحفظ — وتارة اقصد كشف اللفظ

وربما احذف ما يستغني — عنه وقد اعيض عنه الاسنى

وربما اخرت ما قد قدما — وجئت بالعكس لكي ينتظما

مختصرا لتكميل [illegible] — خوفا من الاطناب والتطويل

فهذه [illegible] نظم — تجمع بين النقض والابرام

جلية الاحكام والالفاظ — صارفة الخصمين بالتزجي

بالوجز الالفاظ تدني الابعد — وتنجز الوعد وتجزل التلد

طورا تشت في حكمها المعتزله — وتارة توافق المعتزله

كافية في فهمها طلابها — واهبة نقابها خطابها

واسئل الاخوان تسد الخلل بعد التتبعات من غير عجل
واستعين الله ذا الايادي في المتاخرات والمبادي

الشعبة الاولى في الامور الشاملة لجميع الكائنات وفيها مطالب المطلب الاول في الوجود والعدم

قد كثر المقال في الوجود والبعض منه ليس بالسديد
فقايل بانه كسبي فحده وحده ردي
بالثابت العين وبالمنفي حد النقيض ليس بالمرضي
وبعضهم قد ادعى البداهه وهو امام الفن ذو الوجاهه
لجزمه بالحكم بالتنافي وذاك بعد الجزم بالاطراف
فذاك دوري وهذا القايل دعواه حق والدليل باطل
واخر قد منع التصورا فيه وذاك باطل بلا امترا
ولاشتراك ذاك عند الحكما ادلة [illegible] بعض العلما
اظهرها تردد الاذهان والجزم بالوجود في الاعيان
ثم زيادة الوجود ظاهره لدى الجميع ما عدا الاشاعره
فصحة الحمل من القضيه بعد ركون القول بالعينيه
والقول بالجزء بلا سبيل اليه لحاجة للدليل

وتلك في الخارج ليس تنجلي وانما تثبت في التعقل
وهو وان قد قام بالماهيه قام بها في الذهن من حيثيه
وهو الى الخارج والذهني منقسم في قولنا الجلي
وليس في الاذهان الا الصور من كل ما يوجد بالضروره
والكون في العين هو الوجود وليس يشتد ولا يزيد
وخصص الوجود بالخيريه وخصص النقيض بالشريه
ومنعهم للوصف بالضديه كمنعهم من صفة المثليه
فهو لما نعقله مخالف ولا لذي العروف صارف
ثم الوجود ساوق الشيئيه وكابر المانع للقضيه
وكيف لا عن دين تنفي التفرقه بعد ثبوت القدرة المحققه
والاتصاف [illegible] قد نفى والحصر للوجود لا بد خفا
والعقل غير عاقل للزايد وليس في التمييز من مفاسد
وهو مرادف الثبوت والعدم يرادف النفي على القول الاتم
ولا ترد على الوجود القسمه ومدعي الحال نقضنا حكمه
بالحال والكلي في الاذهان وقامت الفصول بالالوان

ومنعهم للوصف بالتماثل
والاختلاف ابطل البواطل

وما الى التطبيق من برهان
ذي الحال والغير به سيان

ونفي حال موجب لنفي ما
فرع من ثبوتها لو علما

كقسمة الحال الى المعلل
وغيره وكونها لم يجعل

والاختلاف في ثبوت الصانع
والعلم والحيوة غير مانع

وشبهها من الامور الفاسدة
وليس في الذكر لها من فائده

والعدم المطلق بانفاق
يقابل الوجود بالاطلاق

وباعتبار ذا بذاك يجتمع
كما انتفى حكمى عليه يمتنع

وقد يكونان مقيدين
ككون موضوعيهما جنسين

اوكان كل منهما نوعيا
او [illegible] كل منهما شخصيا

وليس للوجود جنس صادق
عليه [illegible] له موافق

فهو بسيط عندهم والكثره
في ذاك من موضوعه مستقره

وهو على عوارض الماهيه
يقال بالتشكيك والجزئيه

عن الوجود عندهم منفيه
والشئ لا يثبت فالشيئيه

من الثواني دابع تعدادها
معروضها عندهم افرادها

ثم

٤

ثم استناد عدم المعلول
لعدم العلة في المنقول

يوجب ان يقال بالتمائز
وعند قوم ذاك غير جائز

والضد في الخارج ايضا لو عدم
صح وجود ضده وقد علم

بانه عند ارتفاع الشرط
يرتفع المشروط عند رهط

والعدم المطلق قد يتصف
بنفسه فالقوم لم يختلفوا

في وصفه اذ ذاك بالنوعيه
وذاك قد قابل من حيثيه

وعدم العلة لا يستند
لعدم المعلول حيث قيدوا

جواز ذا عندهم في الذهن
وخصصوا برهانه بالان

وعكسه برهانه لمي
وكل انقسامه جلي

الى الغني الصرف والمضطر له
وخصص التقسيم بالمنفصله

وما تكون في وجودها اعم
ينعكس الحكم عليها في العدم

والكل من ذاك الوجود والعدم
يحمل والربط بها ايضا انحتم

وفي كليهما المواد الفيت
وباعتبار بالجهات سميت

دلالة على وثوق الرابطه
وضعفها وللشكوك ما بطه

هي الوجوب عكسه الامكان
كبعض هذا الحيوان انسان

١٣

وتريك الكاتب اوجاد ... للامتناع مثلا بفاد
والبحث في تعريفها السديد ... كالبحث في التعريف للوجود
وعند اخذ هذه ذاتيه ... قسمتها حينئذ عقليه
اقسامها على الاصح اربع ... لكنما انقلابها ممتنع
وباعتبار الغير بالبرهان ... قد جاز اخذ ما عدا الامكان
بينهما اذ ذاك منع جمع ... وسوغ القلب بغير منع
وبينها في الممكنات منع ... من الخلو اذ يجوز الجمع
واشترك الوجوب في الضروره ... والامتناع مذ نفوا محذوره
والاختلاف ظاهر بينهما ... بالسلب والضد وكل منهما
يوصف بالاحراز تقابلا ... فـ[illegible]نهما حتما تلا
وجاء للامكان معنيان ... غير خفيـ[illegible] على الاذهان
والاخذ بالنسبة للمآل ... لا يقتضي انعدامه في الحال
واوجب الصدق على المعدوم ... نفي وجود الكل عند قوم
والحق في استناد ذا الامر الى ... كون تسلسل الوجود ابطلا
ثم الوجوب شامل للذاتي ... وغيره والامتناع ياتي

كذاك

كذاك والمعروض للغير تقي ... قد خصصوا بالممكن الذاتي
وممكنات الغير منتفيه ... لما مضى في القسمة الحقيقيه
ويعرض الامكان آنا الجسم ... نظرنا عن الوجود والعدم
وكل ممكن العروض ممكن ... وعكس ذا عندهم لا يمكن
وعلل الحاجة بالامكان ... قوم وذاك ظاهر البرهان
ثم الحدوث عندهم كيفيه ... فلا يصح الوصف بالعليه
وطرفا ما اثبتوا امكانه ... يمتنع اقتضاهما رجحانه
وليس تكفي فيه اولويه ... عن ذاك في خر وجها جليه
فانها للضد ليست حاجبه ... بل يجب الرد لذات واجبه
توجبه وذا وجـ[illegible]ـابق ... وبعده ياتي الوجوب اللاحق
وذلك الامـ[illegible] وصفا لازم ... بذات ممكن الوجود قايم
وما بالاستعداد حقا قابل ... للضعف والشدة وهو زايل
ثم الوجود حادثا قد يوجد ... ان كان مسبوقا بغير يوجد
وما سواه عندهم قديم ... وعكس ذا السبق له تقسيم
والكل بالطبع وبالعليه ... والرتبة الحسية العقليه

بيان علية الامكان للحدوث

تقرر التقدم والتأخر

كذاك بالزمان ثم بالشرف — والقول بالذات لبعض من سلف
والحصر في المذكور بالاستقرا — وقيل عقلي ومنه ابرا
والاشتراك ههنا لفظي — وقيل بالتشكيك معنوي
وتحفظ الاضافة المعاملة — بين المضافين على الانواع له
ومنع التفاوت الجنسيه — كذلك التاخير والمعيه
وكل شيء كونه مقدما — لكونه معروض شيء علما
ثم حقيقي الحدوث والقدم — من اخذ الزمان فيه قد وهم

لوازم الوجوب الذاتي

لانه يلزمه التسلسل — ومنكر الحادث ذاتا اجهل
والبحث في الحدوث ثم في القدم — كالبحث في الوجود ثم في العدم
والواجب الذاتي لا يزيد — عليه في مختارنا الوجود
ولا يجوز صدق ذا ايضا على — مركب ولا على ما جعلا
جزءا الى امر سواء مطلقا — وعلمنا بالخاص لن يحققا
والمطلق المقول بالتشكيك لم — يجب تساويه عروضا وعدم
اذ ليس ذا طبيعة نوعيه — عندهم ومطلق الماهيه
من حيث هي تاثيرها لا يعقل — والنقض بالقابل حقا مبطل

تحقيق المعقول الثاني

ثم الوجود والجهات والعدم — من الثواني وهي في العقل لا تم
ما تعرض الماهية الموجوده — في الذهن بالحيثية المعهوده
وعندهم من ذلك الجنسيه — وشبهها كذلك الكليه
وعكسها ومثلها الذاتيه — وقس على ما ذكر الماهيه
وجاز للعقل ان يعتبر — كل نقيضين وههنا يحظر
وجملة الاشياء بالتفصيل — يجوز ان ترتسم في العقول
والعدمات كلها مرتسمه — في العقل بل قد يتصور عدمه
لانه يقسم الوجودا — لما يكون ثابتا موجودا
فيه وغير ثابت وحكمه — بالامتياز عند ذا يلزمه
وذاك لا يستلزم الهويه — مع صحة التزامها عقليه
ولو فرضناها [illegible] ها فيه — لكان ايضا حكمها كالثابته
وحكم ذا الذهن على العينيه — بمثلها كذا رنا مضيه
يجب في صحيحه التطابق — وما عدا ذا الحكم فهو صادق
ان كان قد طابق نفس الامر — لمنع منع الكذب عند الفكر
والحمل يستدعي اتحادا وكذا — تغايرا والكل من وجه بدا

تحقيق الحمل

وقد يكون احد الحرفين ... لموجد لاول الاثنين
وقد يكون ثالثا والثاني ... لا يقتضي القيام كالاوان
ولا اعتبار عدم القائم في ... ذاك القيام لو بالاقتضا بقي
وتثبت الوجود للماهيه ... من غير ان يستدعي القبليه
وسلبه عن مثلها لا يقتضي ... ثبوتها ولا التميز ارتضي
بل نفيها بلا ثبوت لها ... وكونها في الذهن لا شرط لها
والحمل والوضع من الثواني ... وشك الاول مثل الثاني
وليس في الاعيان موضوع فيه ... اذ كل ما تسلسلت منفيه
وقسم الموجود للحقيقي ... وللمجازي من ذوي التحقيق
وقيل بالثالث وهو العرضي ... وكونه من المجاز ارتضي
والجسم بعد الانعدام عائد ... لان ما يمنع منه زائد
ومنعهم الانقلاب قد قضى ... ولم يجز ذا احد ممن مضى
وحصر ما امتاز بالوقتان ... في القبل والبعد بلا برهان
فربما توقعا لعوارض ... وصحة الحكم به يعارض
وانما تخلل الزمان ... ثم ولا تشخص الاحيان

رد الموجود الاول الى اثنين

مبحث المعاد الجسماني

وقسم الوجود حتما ههنا ... لما يكون واجبا وممكنا
ترد على الموجود بالضروره ... من حيث لا تعتبر غيره
والحكم بالامكان في الاشيا لم ... يصح في حال الوجود والعدم
وذلك الامكان يا بني الم ... فعند ذا لم نعتبر احواله
وقد تكون ذاته ملحوظه ... فيدرك العقل اذا عروضه
ثم انتفاء مبداء المحمول ... لن ينفي الحمل بلا دليل
وحكمنا بحاجة الممكن لا ... نعني ولا يشك فيها العقلا
ثم خفاء الحكم اعني للايجا ... من التصورات ليس قادحا
والنقض بالموثر بذا ننفي ... من كونها عقلية بلا خفا
ويعرض التاثير كل حين ... قابل خلا من الضدين
وكل باق ممكن مفتقر ... الى موثر وذا الموثر
يفيده بعد حدوث البقا ... كيلا ينافي ذاك ما تحققا
من استنادا الازلي في القدم ... لموجب موثر ولا عدم
لو قيل بالامكان كالفلاسفه ... وصح في المختار ان يخالفه
والحادث الوجود لم يفتقر ... لمدة ولا هيولى عنصري

وخصص الواجب حتما بالقدم   فلا يجوز وصف هذا بالعدم
لان ما صح لديهم قدمه   بلا ارتياب مضمحل عدمه

الفريدة الثانية في الماهية ولواحقها

واعلم بان لفظة الماهيه   تطلق غالبا على الكليه
وباعتبار كونها موجوده   توضع للحقيقة المعهوده
والذات والكل من الثواني   لانها تعرض في الاذهان
وغاير العوارض الحقايقا   لازما العارض او مفارقا
لصدقها على الذي ينافي   ما عرضت لها بلا اختلاف
وهي بكل عارض مقابله   لنفسها وساير الاضداد له
وجوزوا ان توخذ الماهيه   مجردة عن الاعراض بالكليه
عنها كذا يجوز ان توخذ لا   بشرط [illegible] وبلا ذكرك لا
وخصص القوم وجود الساذج بقيد   بالذهن والخلف اتى في الالحق
واحتج من قد قال بالوجود   بانها جزء من الموجود
وما تلا ذين اتى ذهنيا   كمثل ما يكون خارجيا
واعلم بان مطلق الماهيه   تعرضها لديهم الكليه

فالكلي العارض منطقي   وهو ومعروض له عقلي
والكل من هذين ذهنيان   يعني بعيدان عن الثواني
وبالطبيعي يوسمون المطلقه   وهي على ذهنينا منطبقه
فهذه ثلثة منقوله   تحصل في الماهية المعقوله
وقسموا الماهية الكليه   الى بسيطة وتركيبيه
وذلك القسمان موجودان   وصفاهما هنا اعتباريان
لا يوجدان متنافيان   وباعتبار يتصادقان
فيتعاكسان في الخصوص   والضد من وجه هنا منصوص
والكل مجعول بجعل جاعل   والخلف واقع لذي الاوايل
فبعضهم مفصل واخر   في منعه اطلق وهو فاتر
والكل للمحا[illegible] يفتقر   كاللون والنقطة وهي اظهر
وقد يكون دائما مستغنيا   كالجسم والواجب جل مغنيا
وقد يكون الجزء خارجيا   كما يكون عندهم ذهنيا
وقد يكون ذاك ايضا عدما   والفرق ظاهر لمن تفهما
وعلة الغنا عن الجديد   تقدم الجزء عن الوجود

فباعتبار الذهن بينيُّ … وخارج الذهن هو العيني
فحصل الثلاث للاجزاءِ … واحدة وهو على سواءِ
ثم اثنتان وهما منه اعم … لصدق كل منهما فيما لزم
وحاجة الجزء من المركبِ … لجزئه الاخر اجلى سببِ
ثم شمول تلك غير ناهدِ … في كل جزء باعتبارٍ واحدِ
وقد تكون هذه مما زه … دهنًا وقد اشكلهم جوازه
ويقفوا لتداخل التخالف … لو عرض العموم والمضايف
فالمتداخلات بالجزئيه … توصف طورا او بمجوليه
فعند ذا تعرضها الجنسيه … كذاك قد تعرضها الفصليه
فذاك معلول وهذا علة … وجعل هذا لاينا في جعله
وكل ممنوع من الجنسيه … عندهم [illegible] يقبل الفصليه
وحيل في الماهية المنفرده … جنسان في المرتبة المتحده
وقد يكون منهما عقليُّ … ثم طبيعي ومنطقيُّ
كالجنس والتام من الفصول … تعداده يمنع في المنقولِ
والجنس ان عم يسمى عاليا … كما لو اختص يسمى سافلا

والمتوسطات

والمتوسطات مثل النامي … ونحوه من هذه الاجسامِ
وما الى الجنس من المراتبِ … تكفلت بفصله المقاربِ
والجنس قد يكون منه مفردا … لكنما مثالها وجدا
ومنع الاقوام جنس الفصلِ … لعدم ارتسامه في العقلِ
وان لما الراضيفا نسبا … فالفصل ساواه اذا ما قربا
وصح الحكم اذا ما اطلقا … وجنسه اعم منه مطلقا
والتشخص لايخلو من التشخص … وهو اعتباري بكل الحصصِ
وذاك قد يغاير الماهيه … لو وصفت هناك بالعليه
ومنعها منها كما في الغالبِ … وقد يكون نفسها كالواجبِ
ثم التشخصات ليست حاصله … من ضم كلي الى ما ماثله
وغاير التميز التشخصُ … اذ ذا بما في نفسه مخصص
وجاز في كل من الشيئينِ … تميزه بثاني الاثنينِ
وكل ذي تشخصٍ مميز … في نفسه والعكس لايجوزُ
وكل شخص لازما يتصف … بوحدة والعكس قد يختلف
وللوجود هذه مساوقه … وباعتبار لاتكون صادقه

مساوقة الوحدة للوجود

عليه مثل المتصف بالكثره … لقضية التعريف من ذي الخبره
وهي من الكثرة عند العقل … اعرف والكثرة حسب النقل
اعرف في الخيال كالمعروض … لكل واحد من المفروض
كلاهما عندي اعتباريان … بل قبل هذان من الثوان
بينهما عندهم تضايف … وذاك ذاتي وقوم خالفوا
وقد يوحدون معروضيهما … فالزم هناك الجهتين فيهما
حتما لان ما يكون مفردا … من جهة لا يتكثر ابدا
فجهة الوحدة ان لم تعرض … ولم تقوم كثرة في عرض
فعرضية والا تنتهي … للجنس والنوع لذي لتقوم
او عرضت لها فمحمولات … تكون ثم او فموضوعات
عارضه لوحدة الموضوع … ومثلوها بصفات النوع
وهذه معروضة المحمول … مثالها بحضر ذي العقول
وقد يكون ذاك ذا تغاير … يعرض كل منهما الاخر
فوضع الوحدة ان لم ينقسم … ولم يكن بغير هذا ينقسم
فوحدة انية مطلقيه … قولا والا نقطة الشخصيه

ان كان ذا وضع والا فهو ما … فارق والكل اذا ما انقسما
وقابل القسمة منه جسم … كذلك المقدار من فاقسم
وبعض ما بوحدة قد اتصف … اولى بها من غيره لذى السلف
والهو هو ايضا على انحائها … وهذه الوحدة في اسمائها
تغاير لو عبر المضاف … نوعا وجنسا وكذا الاطراف
وليس للشيئين ان يتحدا … وهذه الوحدة ليست عددا
على الاصح حيث لن تنقسما … بل مبداء لما بها تقوما
وان اضفت مثلها اليها … حصلت اثنينية تليها
ثلثة وهكذا فتحصل … عدة انواع لها تسلسل
بواحد يزداد بعد واحد … فكلها قابلة لتزايد
وكلما كان من الانواع … فهو اعتباري بلا نزاع
فيحكم العقل على الحقايق … بعضهم سابق للاحق
ومطلق الوحدة ايضا تعرض … لنفسها وكل شيء يفرض
فيه لدى العقل انتفاء القسمه … وللذى قابلها كالجمه
وبانقطاع الاعتبار تنقطع … فلا تسلسل هناك يمتنع

وايضا الوحدة قد ترى لها   شركة كذاك ما قابلها
واوجب الاقوام تخصيصها   بما اضافوا ظاهرا اليهما
وباعتبارين اضافوها الى   موضوعها وللذى قد قابلا
بثالث فيحصل التقابل   ومثل ذى فى الحكم ما يقابل
ومعرض لكثرة حتما يعرض   اليه ما فى ضده قد رفضوا
وذا هو التقابل المنوع   لاربع فيما عليه اجمعوا
تقابل السلب مع الايجاب   ورده القوم بلا ارتياب
للقول والعقد وثانى الاربعة   بعدم وملكات مبدعه
والفرق بين ذين كون ما سبق   معتبر من غير قيد ملتحق
ثالثها تقابل الضدين   ولم نزدا الا الوجوديين
وذا الذى يعاكس الثانى فى   مشتهر ثم وتحقيق نفى
رابعها تقابل التضايف   وتحته اندراج جنسها الف
بعارض وقول ذا الجنس على   انواعه تشكيكه قد انجلى
واعلم بان ما تلاه الاخر   اسد هاتم النزاع ظاهر
وسمى الاول بالتناقض   وفى القضايا هو غير ناهض

مبحث التقابل

مالم

ما لم تتم شروطه الثمانيه   وهى على الترتيب غير خافيه
والشيخ فى ثلثة قد ردها   وقيل للنسبة ايضا وحدها
وزيد تاسع على المذكوره   لوكان فى القضية المحصوره
وهو اختلاف تين بالكميه   اذ عند وصف الكل بالكليه
يمكن فيهما جميعا الكذب   والصدق فى الجزئيتين قد يجب
وعاشر لوكان فى الموجهه   وهو تخالف القضايا فى الجهه
وفى القضايا لو تقيد العدم   بالملكات عدلها ذو الحكم
وهى التى لذى الوجود قابلت   صدقا واما كذبا فشاكلت
فالكل من ذين اذا ما كذبا   فصدق ما قابله قد وجبا
وجائز فى احد الضدين   لزومه الموضوع بالتعيين
وجائز ان يلزم الموضوعا   من غير تعيين ولا ممنوعا
من عدم اللزوم فى هذين   لذات موضوع على التعيين
عند خلوه من الصفات   او وصفه بالمتوسطات
وكلما وصفته بالوحدة   من كل وجه لا تثنى ضده
وهى عن الاجناس حتما تنتفى   وباتحاد الجنس فى النوع يفى

وَلیس للجنس وجود منفرد … عن فصله بل جعل ذین متحد

الطریقة الثالثة فی العلّة والمعلول

وكلّما یصدر عنه صادرُ … وحیدًا او شارکه مغایرُ
فهو لما یصدر عنه علّه … وذلك الصّادر معلولٌ له
وهذه صوریّة مادّیه … غائیة كذاك فاعلیّه
فالفاعلِ المبدا للتاثیرِ … وعِنده یثبت مَا بالغیر
وذلك المعلول غیر باقی … بعد الذی اقتضاه باتفاقِ
وجوّزوا ذلك فی المعدِ … والقَول بالوجوب جلی عندی
و وحدة العلّة لم تستلزمِ … وحدة معلول علی تحتّمِ
وَذا بعكس وحدة المعلولِ … علی قیاس الحكم فی المعمولِ
والفاعِل الواحد من كل جهة … معلوله وحدته متجّهه
وباعتبار كثرة الاضافه … كثرته تستتبع اختلافه
والنسبتان لیس فی الاعیانْ … لذاك عدّتا من الثوانی
بینهما تقابل التضایف … واجمعهما فی واحدٍ مخالِف
بشرط ان یطلبه امرانِ … وفیهما لا یتعا كسانِ

ولو



مبحث ابطال التسلسل

ولو ترامی دان فی سلسلةِ … لامكنت تلك بغیر علّةِ
وامنعه للتطبیق بین سلسله … ناقصةٍ ومثلها مستكمله
كذاك لو طبقت من بین العلل … وبین معلولاتها بلا خلل
بن یدكل منهما من طرفِ … وینتهی الكل بلا تخلفِ
والفعل والقبول لن یجتمعا … فی واحدٍ ولم اجد من منعا
وبین معلول هنا وعلّه … تخالف لو كان محتاجا له
عندهم فی الذات والنوعیّه … دون احتیاج ذاك فی التشخیص
وصدق تلك النسبتین لم یجز … بل لم یجز علی الذی لها صحب
والشخص من جملة ذی العناصر … لم یك قط علّة لاخرِ
لانه یمتنع التقدّم … لاحد الشخصین مع بعلم
من ان كلًّا منهما قد یغنی … عن غیره وعنه قد یستغنی
ولبقاء احد الشخصینِ … وعدم الثانی بغیر مین
معا لتكافو فیهما والفعلُ … من مثلنا عن اربع لا یخلو
اوّلها التصوّر الجزئیّ … والثان شوق دفع او جذب
وبعد ارادة والحركه … من بعدها تاتی من الحركه

والاختياريات منها تبعت ... ارادة اي مكانٍ وقعت
واخذنا الحركة الوسطية ... هدبنا تخيل الجزئية
وما كفى في صدق ذا التأثير ... هنا على مقارن للغير
عن شرطنا الوضع تناهي المدّ ... كذلك العدّة بل والشدّه
فباعتبار ذي التناهي يصدق ... على المؤثر الذي قد حققوا
لان مجموع القوى تختلف ... عند اختلاف قابل قد عرفوا
وحيثما تحدا الاوائل ... تختلف الذي لها يقابل
وباختلاف الفاعل الذي عرف ... حتمًا تحرك الطبيعي تختلف
حيث تساوى في القبول الاصغر ... من الذي حركه والاكبر
وعند تحريك الجميع بعض ... تناهي الكل اذا ما يفرض
وعند تحريكك كلاً منهما ... من مبدإ يبدو لنا انهما
اذ ذاك معروضان للتناهي ... بغير شك وبلا اشتباه
ثم محل الشيء قد يقوم ... بما به حل وذا موسوم
عندهم باسمين معلومين ... واخذنا هذين من وجهين
ثم القبول ههنا ذاتيٌّ ... ثبوته لهذه جبليٌّ

لكنه

لكنه بالقرب قد يتصف ... والبعد والمطلق لا يختلف
وما يحل صورة المركب ... وجزء فاعل وبعض موجب
لما به حل وذاك واحد ... لديهم وليس فيه زائد
واعلم بان العلة الغائية ... توسم بالعلة بالماهية
وفي الوجود هذه معلوله ... لذلك المعلول بل مجعوله
لكل من يفعل باختيارِ ... لاجل اغراض بلا اجبارِ
وغاية القوة اعني ما لنا ... قد حركت للمنتهى ايصالنا
وقد تكون غاية الشوقية ... كقاصدٍ في السعي قتل حية
وقد تكون غيرها كمن طلب ... مولى له قد نعتوه في حلب
وههنا ان لم تكن ذي حاصله ... فالحركات نحو ذاك باطله
وعند ما تحصل فهي اما ... خير واما عادة تسمى
او قصدنا الموصوف بالضروري ... او عبث في المذهب المنصور
يرادفا الجزاف والمخالف ... ليس له في حكمه مساعف
وللطبيعيات عند الحكما ... باسرهم غايات دون العلما
ومثلها للاتفاقياتِ ... ففي الاصح غير منفياتِ

وبالبسيط مطلق العليه … توصف والتركيب والجزئيه
وضدها كوصفها بالذات … وكونها عارضة قد باتي
والوصف بالقوة والفعل يرد … فجي لها فان من سعى يجيد
والوصف بالخصوص والعموم … والقرب والبعد لبا المعلوم
ووصفها بالاشتراك ظاهر … والاختصاص ساطع وزاهر
وما يكون فاعلا في العدم … يفعل في الوجود بالتحتم
والاثر المعلوم انما افتقر … في احد الطرفين والحكم استمر
وجملة الاسباب للماهيه … تغاير الفاعل والغائيه
وليس تخلو العدمات من سبب … وحكمها في الحركات قد وجب
ثم المعد منه ما يؤدي … لمثل او خلاف او لضد
ووصفك الاعداد بالبعيد … وبالقريب عد في الشديد
ثم من العلة بالعارض قد … يكون من جملة ما كان معد

الشعبة الثانية في الجواهر والاعراض وفيها خمس طرائق الطريقة الاولى في الجواهر

الممكن الموجود اما عرضا … يحل في الموضوع او لا فالقضا
عليه بالجوهر كان حتما … وذاك عند الحكماء اما

مفارق

مفارق في ذاته والفعل … وهو المسمى عندهم بالعقل
ونفسنا لو فارقت في السابق … حسب واما قط لم يفارق
وهو الى ثلاثة الاقسام … منقسم عند ذوي الكلام
لانه اما محل جوهر … فهو الهيولى او مكين اخر
فصوره وقد تسمى سببا … والجسم ما من الجميع ركبا
وشاع في الاكثر بل في الكل … تعاكس الموضوع والمحل
لدى العموم والخصوص في العدم … وعكسه وحكمنا بذاك لم
يختص بالمذكور في الذي مضى … للجري في الحال وما قد عرضا
وبين موضوع وذا تباين … وصدقه على المحل كائن
كصدقه على الذي يحل … وليس للمنع هنا محل
والجوهر المطلق ثم العرض … كل لما تحتهما هل يعرض
او ذان جنسان على خلاف … والقول بالثاني غير وافي
لحاجة النسبة للبرهان … والخلف في الانواع وجه ثاني
وليس بين جملة الجواهر … بل بينها ومطلق المغاير
عند الجميع مطلقا مضادة … سوى ابي هاشم ومن ساعده



وان على البعض من الجواهرِ … اطلق فهو باعتبار اخرِ

و وحدة المحل لم تستلزم … وحدة ما حل به وليعلمِ

بان ذا الحكم مع التخالف … والعكس بالعكس ولم يخالف

سوى ابى هاشم وهو مخطى … وليس قسمة المحل تعطى

على الاصح قسمة الذي به … حل وعكس ذاك قد قيل بهِ

بغير خلف فيه والموضوع … عارضه به ونه ممنوع

وما يحل عندهم قد يفتقر … لغيره في ان يحل فاختبر

وكل ذى وضعٍ اذا لم ينقسم … مع كونه قد استقل منعدم

لحجب ما يكون بين اثنين … وصحة التحريك في الذين

قد وضعا في طرفى ذى سبعه … اوخمسة ونحوها كالتسعه

اوستة ومطلق المماثلِ … والوضع ههنا على التبادل

ويلزم الذين قد قالوا بهِ … ما كل حس شاهد بكذبه

اعنى به سكون ذى التحرك … ومثله الالزام بالتفككِ

مع التزام النفى للدايرة … والنفى لا يصلح للظاهرةِ

وقامت النقطة بالذى نقسم … لكون هذا متناهيًا ولم

يلزم من نفيك شيئا حالا … نفى له مضيًا او مآلا

والنقض بالان يرد مطلقا … اذ ذاك في الخارج لن يحققا

والحركات مطلقًا لو جمعت … من الذى لا يتجزى امتنعت

ويلزم القايل ان الاجزا … لا تتناهى مضغ ما لو اجزا

عن نقضه بالجوهر المولفِ … مما تناهى فهو غير منتفى

ونحن محتاجون في التعميم … لنسبة المقابل المعلم

لغيره كذاك ذاك ملتزم … بغير ما قال به وهو عدم

لحوق جسم في المسير يسرع … جسمًا بطيا وهو شئ يمنع

ونفى قطعه لما تناهى … من المسافات التى حشاها

في الزمن الموصوف بالتناهى … والقول بالطفرة قول واهى

ومثل ذاك القول بالتداخل … وقسمة الجسم لدى الاوائلِ

بكل وجهٍ تحدث اثنينيه … وكلما يوصف بالفرديه

يساوي المجموع في الطبيعه … ونفينا بل منعنا تقطيعه

لعارض لا يقتضيه مطلقا … فيثبت الآن بما تحققا

لديك كون الجسم شيئا واحدا … لا ينتهى التقسيم فيه ابدا

بيان المكان

وفي الاصحّ ذاك لانفضى الى … ثبوت غير الجسم اذ لو حصلا
لكان ما لا يتناهى يحصل … في الجسم او يلزمنا التسلسل
وليس يخلو الجسم عن مكان … يطلبه بالطبع كل آن
يكون عن ذلك بالمعاوق … مستخرجا باقرب الطرايق
ولو تعدّد الطبيعي انتفى … وما بتركيب هناك اتصفا
مكانه مكان ما فيه غلب … وان تساوى فهو ما به لبث
ومثل ذاك الشكل والطبيعي … يخص بالكري في الجميع
والبعد للجسم مكانا يحتد … بها الامارات عليه تسعد
فمنه ما يوصف بالملاقي … ومنه ما يوصف بالفراق
وما نع الاول ما يساوي … والثان للاجسام بعد حاوي
ببعد ما حلّ به متّحد … وجاز ذا الانه مجرّد

مبحث الخلاء

وبالسطوح قولنا يستوجب … تضادد الاحكام بل ويسلب
كون المكان بالعموم يتّصف … وكون ذا مشتغلا لا يختلف
فالقول بالخلاء غير لائق … كي لا يساوي صاحب المعاوق
عديمه في فرض بعد خالي … ومثله مشتغل بالمالي

وثالث

مبحث الجهة

وثالث فيه عشير اللاحق … والفرض في الابعاد بالتوافق
وطرف امتداد كل جسم … جهة جسم غيره وقد سمّي
وتلك لا تنقسم والمقصوده … بالحركات لازما موجوده
وما سوى بالطبع قد يختلف … ولا لرحذ هناك يعرف

الطريقة الثانية في الاجسام

والجسم ذو قسمين عنصريّ … وفلكيّ بعضه كليّ
بتسعة الافلاك هذا يحصر … يشملها اطلسها والاكبر
وفلك الثوابت الظاهره … من بعد والسبعة السياره
وبعضه الجزئي بعض ما ذكر … في الخمس والعشرين قيل منحصر
وبين اهل الفضل شاع جمعها … عشرين مع اربعة تتبعها
وما مضت في ذكرنا قد شملت … كواكبا في سبعة قد جملت
وشملت ثوابتا في نيف … من بعد عشرين اتت والف
من بعد ما قد رصدت محصوره … بسيطة بينهم مشهوره
خالية ايضا عن الكيفيه … الانفعاليّة والفعليه
كذاك من كل ملازم لها … شفافة يبصر محويّ لها

وجملة العناصر البسيطه ... كريّة باربع مضبوطه
النار ثم بعدها الهواء ... والارض يعلوها هناك الماء
والكل من هذا بلا معاوق ... يجوز ان ينقلب للملاصق
وغيره بوسط متحد ... او غيره عنيت ذي لتعدد
فالنار في الاحراق جزما يابسه ... ولشعاع العين غير حابسه
واحدة في الطبقات لجمه ... للغير في تحريكها وتابعه
تقوى على احالة المركب ... فيما عدا السمندل المجرب
وفي رطوبة الهوا حراره ... شفافة اربعة المداره
والماء شفاف ورطب بارد ... لكنه في الطبقات واحد
يحيط بالاراض الاربعها ... والارض ذي يبس عليك جمعها
ثلاثة شفافة باردة ... في وسط العالم ذي راكدة
وذي استقصات لما تركبا ... وكون ذا ثلاثة قد وجبا
تحدث باجتماع ذي العناصر ... وفعل كل واحد باخر
ففي الهيولى تفعل الكيفيه ... في الكل والمقصودة الوسطيه
هي مزاج الشئ والبسيط هل ... تزول عنه صورة ام لم تزل

قولان والمزاج في الاعداد ... مختلف بالقرب والابعاد
للاعتدال تنتهي انواعه ... لتسعة وغيرها امتناعه
محقق اما التناهي عدمه ... في الشخص كل العلماء تلتزمه
كعدم التاسع اعني المعتدل ... لانما لم يلتئم لم ينفعل

الطريقة الثالثة في بقية احكام الاجسام

وكل جسم بالتناهي يوصف ... لانه حتما به متصف
لو فرض تصاعد بضده ... في حال ما يقاس ذا بنده
مع كونه للنقص عنه يبدي ... وخالفوا في ذاك اهل الهند
وبين اضلاع الزوايا قد خرج ... وبين ما قد شملت حفظ النب
والتناهي حتما بالتناهي يوصف ... وهذه الاجسام لا تختلف
في الحد والتقسيم فيه منتفي ... فوحدة الاجسام من هنا تفي
وكلها عندهم باقيه ... اذ الضرورات بها قاضيه
وجاز ان تخلو عن الكيفيه ... مذ وقة طعما ومشمومية
كذا عن الالوان والاضواء ... فانها في ذاك كالهواء
والخلف في الروية بين القوم ... بالذات ام بعارض معلوم

وهي باسرها حدوثها ظهر   لعدم انفكاكها عند الفكر
من حادثات متناهيات   لكونها اما محركات
او ساكنات ثم افرادها   في المتناهيات تعدادها
لان ما لا يتناهى يمتنع   والمنع للتطبيق وهو يتبع
بوصف كل حادث بكونه   مقدما مؤخرا عن دونه
والنقص في ذا قدر الزياده   فالانها مشتمل افراده
وكل ما تحله الحوادث   من كل شيء كان فهو حادث
وحيث قد قامت بها الاعراض   حدوثها ليس به اعتراض
واختص ذا بوقته لما انتفى   من قبله الوقت فلا توقفا
والفاعل المختار قد يرجح   وجود شيء في زمان يصلح
ثم الهيولى نفيها قد بانا   والسبق لا يستدعي الزمانا

الطريقة الرابعة في الجواهر المجردة

وجملة الجواهر المجرده   قسمان عقل والذي قد اوجده
له على ذا المدعى ادلة   لكنها باسرها محتملة
من هذه ما قيل ان المفرد   معلوله لا بد ان يتحدا

والسبق

والسبق للمشروط باللاحق في   تاثيره او الوجود ينتفي
كيفية عن الذي لن يصلحا   لكونه مؤثرا اما برحا
ودخله لكون ما يؤثر   في كل ما يفعله مختبر
والقول ان موجب الاراده   حركة دوريه في العاده
وتلك في تشبهها بالكامل   ظاهرة وان قصد الحاصل
بفعل او بقوة يوجب ان   ينقطع التحريك والوجود عن
ما كان غير ممكن قد انتفى   ودخل ذا لكونه توقفا
على دوام ما انقطاعه وجب   ثم على الحصر لاقسام الطلب
والمنع من قصد الذي يحال   نزاعنا فيه له مجال
وقولهم بان لا عليه   للمتضايفين بالكليه
لان ما امكن لا يمتنع   وجملة الاقوام ايضا منعوا
تعليلك القوي بالضعيف   فانه بعيد في السخيف
والدخل حيث الامتناع قد وصف   بالذات والمنع لهذا قد الف
كذا على امتناعه لا تنهض   ادلة وقولهم منتقض
والنفس وهي بالكمال الاول   لا الثاني للجسم الطبيعي تجلي

مبحث النفس

اعنى به الالىّ ذا الحيوة　　فعلًا وبالقوة فى اوقاتِ
وهذه حتمًا تغاير الذى　　لديهم بدونها لم يوجدِ
لمنعنا الدوّر وللبطلانِ　　لواحد من ذين دون الثانى
ولمّا نع اتى فى الاقتضا　　كذا لما العزوب عنه عرضا
وللذى تقع فيه الشركه　　وما بها التبدّلات فادركه
وهى على القول الصّحيح الاجود　　عبارة عن جوهر مجرّدِ
لان ما يعرضها مجرّدُ　　وعَدَم انقسامها مويِّدُ
وكونها تقوى على ما يعجز　　عنه المقارنات شئ يضمرُ
وكونها للجسم غير تابعه　　ولحصُول الضّد فى ذى السامعه
ولحصول مَا لها قد عرضا　　لدا انتسابها لما قد فرضا
لها محلًّا وهو غير متّصل　　ووحدة الحدّ الذى لها شمل
دَل على حدوثها والعقد　　وشبهها لوازم محقّقه
بها وما تلتزم مركّبُ　　والاختلاف ههنا لا يجلبُ
فى النفس وهى جزوه اختلافا　　والخلف فى حدوثها قد وافا
وهو على مقالنا لا يجتنى　　ويلزم الخصم ثبوت المنتفى

او

او نفيه المثبت او يجتمعُ　　ضدّان وهى كلّها تمتنعُ
وهى ضرورة تساوى البدنا　　لكنّها لا تنتفى اذا انتفنا
ولا تصير مبدأً لصورة　　حاصلة فى الغير بالضرورة
فانه يبطل ما اوصلنا　　من التعادل الذى عدلنا
وتعقل الكلىّ بالذواتِ　　وتدرك الجزئى بالآلاتِ
للامتياز بين ما تخالفا　　فى الوضع من غير استناد الفا
والكلّ قد اثبت للنفس قوى　　والغير ايضا معها فيها استوى
فالشخص قد حاز اثنتان للعادمه　　وهى محيلة الغذا والناميه
والنوع حاز قوّة موحّده　　تحفظه اعنى بها المولده
وغيرها اخصّ للكلىّ　　مدركة كذاك للجزئىّ
واربع القوى جميعًا خادمه　　محيلة الغذاء وهى الهاظمه
كذاك ذات الجذب ثم الماسكه　　وقوة الدّفع لذى مشاركه
وهذه فى بعض اعضاء البدن　　قد جوّز واتضعفها ثم السمن
بغايرا لنمو والمصوّره　　اكثرهم بطلانها قد صوّره
بان ذى لا تقان كيف يصدر　　عن البسيط وهو ليس يشعرُ

القوى الباطنية

الحواس الظاهرة

كذاك قد ادركت الجزئيه … باللمس وهي قوة محويه
لبدن الانسان والخلاف في … كثرتها والاتحاد قد بني
والذوق وهي قوة بشرط … في فعلها رطوبة لا تفرط
اعني اللعابيه في خلوها … عن ضد مطعومها ونحوها
والشم وهي قط لا الفاعل … حتى يوصل الهوا الذي انفعل
من صاحب الرائحة الخيشوما … والانتقال لم يكن معلوما
والسمع وهي بعدما انضغط … ما لم يوصل الهواء المنضغط
الى الصماخ لم يكن لها اثر … حيث توقفت عليه والبصر
بالضوء واللون لقد تعلقا … بالذات والباقي لذين الحقا
وهو بغير من برانا وخلق … مرجعه الى تاثر الحدق
وعندما يجتمع الذي له … من الشروط اوجبوا حصوله
وذاك بالخروج للشعاع … على الاصح لا بالانطباع
وان الى المدرك ذا انعكسا … ابصر وجهه وذا قد ائتسا
فيما اذا كان الذي قد قابلا … بصقل كالمرآة او ما ماثلا
ثم اذا تعدد السهمان … تعدد المرئي للاعيان

علة الحول

وعد من هذه القوى بنطابا … حاكم محسوساتنا وقاضيا
لرؤية القطرة المستنزله … كالخط والجوالة المشتعله
دائرة وصاحب البرسم ما … ليس له تحقق قد علما
كذلك الخيال اذ ما قبلا … غير الذي يحفظ ما قد حصلا
وندرك المعاني الجزئيه … بالوهم والحافظة الجليه
وما تركب المعاني والصور … بعضا ببعض اسمها قد اشتهر

الطريقة الخامسة في الاعراض



والقول في الاعراض والحصر لها … في تسعة حصر لانواع لها
فالاول الكم وذا قسمان … متصل وذا له ضربان
فمستقر الذات جسم ثم خط … والسطح ايضا جاء من هذا النمط
وغيره الزمان اذ لا يجتمع … اجزاؤه والمنع للمحال منع
ومميزا لاخر عنه ما انفصل … بالعدد اختص وكلا قد شمل
ان يقبل القسمة والتساوي … وضده ايضا على استوائي
ومثل ذا امكان ان يوجد ما … يعد فيه وهو جزء ما قسما
الى الذي بالذات ثم بالعرض … وثاني القسمين فيهما عرض

للاول السابق فی تعقیبنا ثم حصول ما بنا فی علتنا
وعدم الشرط بنفی الضد ولا یصح الوصف بالاشد
والضعف دون الوصف بالقلیل وضده والنقص والعدیل
وجملة الانواع للمتصل ثم خذ تعلیمیة وهو جلی
وان بنوع ما من اعتبارنا بدا اختلافهما علی افکارنا
والجوهریة التی تخلفت عما یقال فی الجواب عرفت
کون الجمیع عارضا ثم الکره والفقر للذی لیت مفتقره
ثم التقوم الذی قد یحصل ببعض ذی الاعراض والتبدل
مع ثبوت الذات فی الاحیان وحاجة السطح لذی برهان
یشعر بالعرض للزمان والخط والسطح بلا توانی
والجسم ذی التقیید بالتعلیمی والعدد المذکور فی التقسیم
ولیست الاطراف اعداما وان بنوع ایضا فهما بها زکن
والجنس معروض التناهی والعدم والثانی منها الکیف وهو ینقسم
بالعدمیات التی تختص لو جمعت وانحصرت حصصه
تعد تتبعا لنا فی اربعه اولها المحسوسة الموزعه

مبحث الکیف

القسم الاول من اقسام الکیف

لانها اما انفعالیات او انفعالات سریعیات
تغایر الاشکال منه حتما هنا فساد قول بعض القدما
لوضع هذین المحمولین بالمتغایرین موصوفین
وغایرت ایضا جمیع الامزجه کیف وهذی تحتها مندرجه
فبعضها اوائل الملموسه وهی رطوبة کذا یبوسه
حرارة کذلک البروده وما یقی لهذه مردوده
وعرفت سابقة التی مضت بکونها ما للسهولة اقتضت
ثانیها بعکسها فی الحد وغایر اللین معا کالضد
ثالثها مفرق المختلف وجامع المتفق المؤتلف
علی معان عندهم قد اطلقت عدا التی فی ذکرنا قد سبقت
وضدها اعنی بها البروده بالعکس من اعمالها المعهوده
وذان ضدان وجودیان واثران متباعدان
علی الاصح ثم ان الثقلا کیفیة ما تقتضی التسفلا
فی الجسم والتحریک حتی ینطبق مرکزه والمحوی شیء متفق
بمرکز العالم فیما اطلقا والعکس فی الخفة قد تحققا

مبحث الضوء واللون

وباعتبارين يصح القول ... من ذين من اضافة والميل
اقسام من ثلاثة قسري ... ثم طبيعي كذا نفسي
وكون هذا علة قريبة ... للحركات ليس فيه ريبة
لاجله تصدر ذي عمائبة ... وما تخالفت هنا تناوبت
ولو نفى ساوى عديم العائق ... صاحبه وذاك غير لائق
كذلك الاضواء والالوان ... اول ما تبصره الاعيان
وكل واحد له حرفان ... وعندنا حقيقة للثاني
ثم الذي للالم الاطراف ... هو السواد والبياض الصافي
والمنع من ادراك ما قد لحقا ... يثبت لو زال الذي قد سبقا
والشيخ قد نفى وجوب اللاحق ... بنفي ذي السبق ولم يوافق
سوى ذوو العزل وكل منهما ... يغاير الثاني ولكنهما
للضعف والشدة قابلان ... وذان نوعا متباينان
على الاصح فيهما والاول ... لو كان جسما كان حتما يحصل
ضد الذي للحس قد تجلا ... بل عرض في غيره قد حلا
وهو معد للذي ماثله ... في كل جسم كان قد قابله

مبحث المسموعات

القسم الثاني من اقسام الكيف



وكونه بالذات او بالعرض ... واول ايضا وثان ارتضى
والبعض منها ايضا المستعمه ... وتلك اصوات لنا مخترعه
من التموج الذي قد علّلا ... بالقرع او القلع اذا تحصلا
بشرط ان يقاوم المقروع ... ونفي هذا خارجا ممنوع
لكنما البقاء يستحيل ... عليه في الاصح والتعليل
بكونها للهيئة الصورية ... ندرك من رتبة عدا البقية
وكونه يحصل منه اخر ... يحصل من ذاك الصدا نظاهم
وكل صوت حاصل يعرض له ... بحكمهم كيفية مفصله
وباعتبارها يسمى بالحرف ... صمت او صوت مثل الالف
وكون ذا مماثلا او مختلف ... بالذات ام بعارض امر عرف
وجملة الكلام منها انتضما ... عدا الذي بالنفس قد تقوما
والبعض منها ايضا المطعوم ... بجمع تلك تسعة معلومه
يحصل من ثلثة تفاعلت ... لا مطلقا بل في الذي قد ماثلت
ولا لمشموماتنا اسم كاشفا ... الا اذا وافقنا او خالفا
الثاني الاستعداد كالمريض ... موسط في طرفي نقيض

وما يخص بالنفوس اما   ملكة او غيرها تسمى
حالا ومن جملة هذا العلم   وذاك تصديق بشيء جزمي
مطابق ثابت او تصور   والمنع من تحديده مصور
واقتسم الضرورة القسمان   وضدها وليس يثنى ثاني
من انطباع في المحل القابل   وانما الحلول للمماثل
والاتحاد في الاصح قد بطل   وباختلاف ما الينا قد حصل
تختلف العلوم كالمستقبل   والحال والعلم اذا لم يعقل
الامضا فاين الاشكال   مع اتحاده به قد قالوا
ولوجود حد مطلق العرض   فيه بلا شك عروض نقض
وذاك فعلي كذا انفعالي   وغير ذين علم ذي الجلال
وهو ضروري كذاك مكتسب   وايضا اما ممكن او ما وجب
وقد يكون تابعا بمعنى   اصالة الذي علمت وزنا
لا مطلقا بل ذاك في التطابق   فالدور قد زال بلا معاوق
واشترطوا لكل استعدادا   بدونه المنع لم قد جادا
اما الضروري فبالحسا   وضد هذاك الضروري ساسه

وفارق

وعلمنا باللطف بالتفصيل   واجملوا في لم التفصيل
كذا الى الالجاء ليس يبلغ   وهو بدون زايد ممتنع
كذاك قد يدخله التخيير   كالصوم والعتق لمن يكفر
وشرط حسن البدلين مسفر   وبعض الالام قبيح يصدر
عنا وبعض حسن منتسب   لنا وللباري وهو انسب
وحسنه لكونه قد اشتمل   على منافع كمحض وعلل
او كونه يزيل عنا الضررا   وكون كل زايد بلا امترا
واللطف لن يخلو عنه ما سبق   وحسنه ايضا لكونه استحق
وجاز في ذا كونه عقابا   وقاضي القضاة ما اصابا
واللطف في تاليم من يكلف   لم يكف في الحسن وفيه اختلفوا
ويحسن الالام لو لم تشتمل   لذتنا على الذي عنها يصل
والحسن باختيارنا لا يشترط   في عوض لم تعم العقول قط
وكل نفع مستحق خالي   عن مطلق التعظيم والاجلال
هو المسمى عندهم بالعوض   والمستحق من بلي بالمرض
او فوت الله عليه منفعه   كموت نسل لو تبقى نفعه

ومثل هذا صاحب الغموم ٭ سواء الاسناد للعلوم
او الظنون بوقوع الغاره ٭ فانه الناصب للاماره
والهدي والشبه مع الاكبل ٭ للوحش للتمكين والتحليل
وذاك دون القتل لا عن صدق ٭ والقذف في النار لاجل الحرق
والعقل والتصريح في القرآن ٭ على انتصاف ربنا الرحمن
فجاز تمكين الذي قد ظلما ٭ من ظلمه ان عوض المهتضما
مفرقا لصاحب الثواب ٭ وساقطا من صاحب العقاب
بحيث لا يشعر بالتخفيف ٭ فعل الخبير القادر اللطيف
ومنعوا تعيينه في منفعه ٭ وهذه تدوم او منقطعه
على خلاف والاصح الثاني ٭ والمنع من اسقاطه ذو شان
ولم يجب حصوله في العاجله ٭ فكم به مصلحة في الآجله
والم العبد على انقطاعه ٭ قام دليلنا على امتناعه
وليس يخلو خصمنا من علته ٭ لانه غير محل البحث
ولم يجب اشعار رب العوض ٭ به نعم ذا في الثواب مقتضى
وهو اذا كان على مثلي الم ٭ لا بد ان يزيده على الالم

زيادة بالغة حد الرضا ٭ وساوت الآلام منا العوضا
واجل الحيوان في الوقت الذي ٭ علم من نظيره لم يوجد
ان حيوة ذاك فيه باطله ٭ والموت في القتل والحيوة له
سيان لولاه ويأتي لطفا ٭ لآخر غير الذي توفي
والرزق ما به صح انتفاعنا ٭ ولو اردنا منعه ما نعنا
وقد يباح السعي في تحصيله ٭ لمن سعى تكثرة لماله
وقد يكون واجبا ومستحب ٭ وحرموه طالبا قد ارتكب
في السعي ما عنه نهى كالسرقه ٭ وقطع مال المسلمين الفسقه
والسعر عند القوم تقدير العوض ٭ وذلك الذي به بيع الغرض
وذاك رخص وغلاء داني ٭ ينسب لله وللسلطان
والوقت والمكان ثم العاده ٭ باسرها حتما به منقاده

تكملة في مبحث النبوه ٭ كاشفة لحكمها غموه

وحسن البعثة لاشتمالها ٭ عظائم النفع فمن خصالها
ان تخبر المبعوث بالعقاب ٭ فتحصل الالطاف كالثواب
ومثلها تعاضد العقول ٭ والكشف للفروع والاصول

ودفعها الخوف عن المكلف ... لخوفه في الملك بالتصرف

واوجبتها اكثر المعتزله ... ومن لهم خالف لا تحجز له

لانها لطف وكل لطف ... يفعله الله بغير خلف

واوجبوا فطنته وحلمه ... مع كمال عقله والعصمه

وعدم السهو مع الفضاضه ... والاكل في الطريق والغلاظه

وكلما الى النفور من سبب ... كعهر ام ودناءة باب

وقصة الفيل وتسليم الحجر ... تستلزم الارهاص والعكس صدر

وصدقه بالمعجزات الظاهره ... كنطق عجم سمعت او امره

وما على وجوبها هدانا ... دل على عمومها الازمانا

ثم اقتران دعوة المختار ... بمعجز القران ذي الانذار

يعطي تنبيه على الصراحه ... ومعجز القران في الفصاحه

وسمعنا على عمومها هدا ... واللغو بالترجام فمنا بدا

والنسخ يأتي تابع المصالح ... والنفي للواقع غير صالح

وهو من الاملاك ثم الانبيا ... افضل عند ذي العقول الاذكيا

ونكتفي بالفرق بالخطاب ... كالخلع والدوس عن الجواب

ومثل هذا قوله لولاكا ... لما خلقت العالم والافلاكا

وبعد فالتذييل بالامامه ... مقرب لخصمنا خصامه

خصوصا القايل بالخلافه ... تعصبا لابن ابي قحافه

ثم من الله الامام لطف ... وبين من اوجب ذاك خلف

والحق ما قد قيل ان نصبه ... عقلا على الله مزكي العصبه

واوجبت اعلام كل الشيعه ... عصمته لحفظه الشريعه

كذلك المنع من التسلسل ... اوجبها في ذاك والكل جلي

وقبح تقديمك للمفضول ... قد جاء في المعقول والمنقول

كذاك لا ترجيح في المساوي ... فهو لفضل ما عداه حاوي

وسيرة الهادي لخير امية ... اقتضت النص كذاك العصمه

واختص كل بابي تراب ... فهو امام الكل في الصواب

لنصه الجلي في الغدير ... عليه حتى قال ذا وزيري

فسلموا عليه بالاماره ... ويوم ما انذرهم انذاره

وكونه المخصوص بالقرابه ... من بينهم فازت به النجابه

ونصرة الرسول والمحبه ... وهو مواسيه وجالي كربه

وكونه ازهدهم واعلما	وكونه اول من قد اسلما
وهو الذي فاقهم في الجود	والجد في عبادة المعبود
كذاك في القضاء والشجاعه	وحلمهم يرى به انتفاعه
واخرج الزكوة وهو راكع	واطعم الطعام وهو جايع
وكونه نفس النبي المصطفى	هذا وسبق كفره قد انتفى
وكونه اخاه من وجهين	ونقضهم ينقص بالشيخين
والمعجزات البالغات الشهره	كالقلع للباب ورفع الصخره
وانه قد ادعى الامامه	موجبه تصديقنا كلامه
وكفر من حاربه بفوه	وعدل من خالفه نفوه
والنقل قد دل على الاحد عشر	ختامهم مهديهم والمنتظر
بنص كل سابق للاحق	والكل يدعو جهده للخالق
ولوجوب عصمة الامام	ووصفهم بها من الانام
كل محط المعجزات الظاهره	بل وولاة امرنا في الساهره
والعالم الاخر للامكان	لصدق لا يختلف المثلان
حكما وان سمعنا وعقلنا	دلا عليها وبها قد اعلنا

والعدم انقاد من الامكان	وسمعنا ايضا دليل ثاني
لكنه اول في المكلف	دون الذي اهمل قد لطفي
ولا ارى التاويل بالجميل	والبحث قد مر على التفصيل
وحكمة الله ووعده الوفا	يقتضيان البعث من غير خفا
واختلفوا في ذاك اما ذو الملل	فتثبت الجسمي من غير خلل
ومنعوا اعادة الفواصل	وشبههما من فضلات الاكل
والمدح والثواب للعبد يجب	بفعله الواجب وبما ندب
وذاك ان على المشقة اشتمل	ندما ولا حال الذي فعل
والذم والعقاب بالقبيح	والترك للواجب في الصحيح
ثم دوام الكل خير زاجر	وباعث العبد على الاوامر
ومن اليه في الجنان مرتبه	لا يطلب الا زيد مما اكتسبه
وابن الذره مذ اتت نفت	احباط اعمال المسيئ وسلفت
للمتناقضين في التسويه	وليس في التضعيف او لويه
ومن هنا عذاب ذي الكبير	يزول والماوى له مصيره
وغيرها وان على الدوام دل	خصص بالكافر من ان انتقل

والعفو للسمع وللعقل صدر   وفعله نفع وتركه ضرر
واجمع الكل على الشفاعه   والحق ان تختص في جماعه
واوجب لتوبه رفعها الضرر   والندم الواجب للذي صدر
لكونها مسقطة العقاب   وان خلا العبد من الثواب
والقول بالتجديد والتفصيل   مشكل دون الرمي والقتيل
ثم عذاب القبر قد تواترت   اخباره وكتب تظافرت
والنشر كالصراط والميزان   فانها في حيز الامكان
وكلها تصديقنا بها يجب   اذ خبر الصادق لا به كذب
والنار والجنة في ذا الان   الى ذويهما معدتان
وليس يكفي القلب في الايمان   كما اذا انفك عن اللسان
وعادم الايمان كفر ظاهر   منه اذا التكذيب ليس يعتبر
وذو النفاق مظهر الايمان   ومبطن للكفر بالرحمن
وفسقوا المؤمن عند ما خرج   عن طاعة الرحمن دون من ولج
والامر بالمعروف واجب يجب   ويستحب الامر في الذي ندب
ويجب النهي عن الكبائر   وشبهها من سائر المناكر

واشترطوا

ختم الكتاب

واشترطوا في الكل علم من امر   بالوجه والتاثير من غير ضرر
وشيخنا اخبر وهو صادق   لانه عن الامام ناطق
ان جميع الخلق في القيام   من نفخة الصور على اقلام
اهل الوعيد من ذوي الجنان   ثم ذووا التعذيب بالنيران
واخرون اعترفوا بالذنب   لانهم قد خلطوا في الكسب
واخرون مرجون امره   اما يتوب او يجزي جهره
وضعفاء الخلق والولدان   لا يهتدون سبل الايمان
واخر القول ذووا الاعراف   متفقوا الطاعة والخلاف
واحمد الله على ما الهما   مصليا مستغفرا مسلما

لقد انتهى نظمها بالسواد على هذا البياض
بقلم فقير الله الغني محمد علي بن عبد الله
البلادي البحراني في تاسع عشر
شهر جمادى الثانيه
من ١١٣٤
والحمد لله وحده

